المدرسة المركنتيلية – التجارية–

إن التحولات الكبرى التي سادت في اوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر من اكتشافات جغرافية و حركة إصلاح دينية و الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال و السفن و المال. كل هذه التحولات أثرت على الفكر الاقتصادي فظهر المذهب المركانتيلي Mercantiliste و هي مشتقة من كلمة mercante الايطالية و تعني التاجر ،و هذه الأخيرة بدورها تعود الى الاصل اللاتيني[1].Mercator

و يشبه المركانتليين ادارة المالية العامة بادارة الملكية الخاصة ،حيث يعتقدون بأن اثراء الدولة يمكن ان يتم بنفس أسلوب اثراء الفرد عن طريق التجارة بشكل أساسي ،بواسطة دخول المعادن الثمينة و بالأخص الذهب و الفضة الى الوطن، و من هذا المنطلق فانه يجب تشجيع الصادرات و وضع الحواجز الجمركية أمام الواردات.

فالمركانتيلية تعمل على تركيز السلطة الملكية و قوة الدولة في ظروف استطاع فيها الأوروبيون الاستيلاء على اولى المستعمرات و استغلال ثرواتها و إقامة علاقات تجارية واسعة للهيمنة على الامكانيات الاقتصادية للمستعمرات.

و يرى مؤرخو الفكر الاقتصادي بأن المذهب المركانتيلي قد تضمن من الأفكار ما لا يمكن أن يعتبر تحليلا اقتصاديا بالمعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث و إنما كان عبارة عن محاولة لتحديد طبيعة بعض الظواهر، الاقتصادية التي تعرض لها مفكرو هذا المذهب . و بالرغم من أن المذهب المركانتيلي لم تكن له نفس الصورة في البلدان التي انتشر فيها غير أنه يتفق في عدة أفكار و مبادئ أهمها:

– 1ثروة الأمة تعتمد على ما يمتلكه من معادن ثمينة ذهب و فضة :ان الفكرة السائدة لدى التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة و محتوى هذه الفكرة أن النقود في صورة المعادن الثمينة و خاصة الذهب و الفضة، تعتبر لدى التجارين عنصر جوهري في تكوين الثروة ان لم تكن مرادفا لها، فالثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة ،فثراء الدولة يعتمد على

[1] John stuart mill , **principales of political economy** , london , parker west strand ,vol1, 1996,p132.

مقدار ما تملكه من معادن ثمينة و لا يمكن زيادة هذه الثروة الا بزيادة ما تحصل عليه الدولة من معادن في شكل نقود معدنية ،حيث يعتقد التجاريين أن الزيادة في المعادن الثمينة تؤدي الى ارتفاع الأسعار و هذا بدوره دافع هام لتطوير الفعالية الاقتصادية و زيادة الإنتاج و يمكن أن يفسر رأي المركانتيليين هنا على أساسين:

أ _خلال القرن السادس عشر ارتفعت الأسعار في أوروبا ارتفاعا ملحوظا و تزامن هذا مع الزيادة الضخمة في كميات المعادن الثمينة التي تدفقت على أوروبا إضافة الى تطور النشاط الاقتصادي ناتجة عن الارتفاع في الأسعار و زيادة الكميات من المعادن الثمينة لدى الدولة،و لم يكن هذا التفسير معتمدا على أي تحليل علمي متماسك بل حدوث ظاهرتين في آن واحد.

ب- اعتبر المركانتيليين أن مستوى سعر الفائدة يتوقف على كمية المعادن الثمينة الموجودة لدى الدولة ،فاذا زادت كمية المعادن الثمينة و انخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على تطور النشاط الاقتصادي[2].

الاهتمام بالتجارة الخارجية:

يرى المركانتيليين بان الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية تتمثل في جذب المعادن الثمينة ،و الطريق الى زيادة ثروة الأمة هو التجارة الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتقال المعادن الثمينة فيما بين الدول ،و ان الفائض الذي يتكون من هذه التجارة يزيد ثراء الأمة و يعوضها عن افتقارها الى مناجم الفضة و الذهب ، فالفائض المتحقق في الميزان التجاري يزيد من ثروة الأمة من المعادن الثمينة و هذه الأخيرة ضرورية لتقوية الدولة و إنعاش الأسعار و الإنتاج،و قد اهتم المركانتيليين بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم سيئا للإنتاج . و يكون للعجز تأثير كابح على الطلب الفعال، في حين تمثل المستوردات عرضا بلا طلب و تصرف الدخول المحلية عليها، إلا ان إنتاجها لا يولد دخلا محليا . و من الجهة ألأخرى تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له. و تنفق مجمل

---

[2] كاظم محسن ، **تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداءاً من نشأته وأنتهاءاً بالماركسية** ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1989 ، ص118.

الدخول المكتسبة في إنتاج سلع التصدير داخل السوق المحلية لتحفز الطلب المحلي بذلك، و قد كان المركانتيليون على صواب في نظرتهم بأن فائض الصادرات يميل الى تنشيط الاقتصاد المحلى فى حين يميل فائضا الاستيرادات لجعله خاملا.

و للمركانتيليون عقيدة واضحة جدا بأن الصادرات تجلب الثروة للأمة ،فأكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة مع العالم الخارجي ،بغرض تحقيق فائض في ميزانها التجاري يعبر عن زيادة دائنة الدولة للخارج على مديونيتها للخارج فتحصل بذلك على قيمة هذا الفائض بالذهب و الفضة من الدول المدينة لها طالما أن ميزانها التجاري مع هذه الدول هو في صالحها[3].

فحسب المركانتليين فالتجارة الخارجية وحدها هي النشاط الذي يحقق فائضا من ا لمعادن الثمينة أما الصناعة فهي تساهم في تحقيق ثراء الأمة و لكن عن طريق التجارة لذلك فهي تأتي بعدها في الترتيب.

تدخل الدولة في الاقتصاد:

لقد كان المركانتيليون ينظرون الى التجارة الخارجية كمصدر لزيادة الثروة الوطنية للدولة ، من هذا المنطلق فانه لا يمكن للسياسة الميركانتيلية أن تنجح الا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،أي أن السياسة المركانتيلية تستلزم تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية كاتخاذ اجراءات حمائية لحماية الانتاج الوطني و ذلك بتقييد الواردات سواء بفرض ضرائب كثيرة عليها أو منعها من الدخول و اتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية حيث كان للمركانتليين عقيدة واضحة واحدة بأن الصادرات تجلب الثروة .للامة و أيدوا الوسائل التي يمكن للدولة من خلالها حماية الميزان التجاري فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، و من أهم الأساليب الرئيسية للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم احتكار الدولة لها فقامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة في سلع معينة كما قامت بتنظيم و ادارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة.

---

[3] هيرتس نورينا ، **السيطرة الصامتة** ، ترجمة صدقي حطاب ، الكويت ،عالم المعرفة ، 2007، ص97.

–محاربة السلع و الخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعادن الثمينة خارج الدولة و ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة أو التنفيذ و المنع المباشر أو عن طريق قوانين الملاحة البحرية و المراقبة الموانئ[4].

السياسات الميركانتيلية:

إن الاختلاف حول الطرق المؤدية الى زيادة الثروة هو الذي يفسر قيام سياسات ميركانتيلية مختلفة ،سياسة نقدية في اسبانيا و سياسة صناعية في فرنسا و سياسة تجارية في انجلترا. و ان ذلك يفسر أيضا بأن الميركانتيلية لم تكن فكرة اقتصادية بقدر ما كانت سياسة اقتصادية يقترحها رجل الادارة أو الدولة على الأمير زاعما أن تطبيقها يؤدى الى النتيجة التي لا خلاف عليها و هي: أن ثروة الأمة كثروة الأفراد تقدر بكميات النقد التي تملكها.

أ- الميركانتيلية النقدية في اسبانيا:

اعتبر الميركانتليين أن تراكم الدهب و الفضة لدى الدولة ليس فقط دليل إثراء و انما مصدر الثراء ايضا، و الطريقة الوحيدة لتقوية الدولة الاسبانية حسبهم و بالأخص لدى ORTIZ و OLIVAREZجمع أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة لذلك سميت السياسة الميركانتيلية المطبقة في اسبانيا يالسياسة النقدية.

ان السياسة الاسبانية لم تكن مبنية على اى نظرية اقتصادية و انما من واقع سيطرتها و استغلالها لمناجم الذهب و الفضة في القارة الأمريكية مما مكنها من الحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة ،و حتى تتمكن من تحقيق هذه السياسة النقدية فانها اتخذت عدة تدابير أهمها :

_1سنت قوانين تهدف الى تجريم تصدير المعادن الثمينة الى الخارج.

_2تنظيم التجارة الخارجية بما يسمح بعدم خروج المعادن الثمينة من اسبانيا عن طريق الأساليب التالية:

أ_ اجبار السفن التي تحمل البضائع الاسبانية المصدرة الى الخارج أن تعيد الى اسبانيا من

---

[4] الامين عبد الوهاب ، **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة** ، جدة ،دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000، ص124.

المعادن الثمينة ما يعادل حمولتها.

ب _التزام الموردين لسلع أجنبية الى اسبانيا بعدم اخراج قيمة مبيعاتهم من اسبانيا،و انفاق هذه القيمة على شراء سلع اسبانية. اضافة الى التدخل الحكومي القوي الذي منع دخول أي سلعة أجنبية الى اسبانيا أو عرقلة هذا الدخول عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية جدا.

و كان الاعتقاد بأن وجو دالمعادن الثمينة بوفرة يسهل انتاج الثروات ، لذا فقط بذل الميركانتليين كل جهودهم للبحث عن وسائل منع خروج المعادن الثمينة من اسبانيا الى الخارج.

ان هذه السياسة النقدية أدت الى ارتفاع الأسعار و هبوط في القدرة الشرائية للنقود و هذا ما شجع على قيام الصناعات كتلبية حاجيات السوق الاسباني و املا للحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة الناجمة عن ارتفاع المستمر للأسعار ،غير أن هذه الحركة الصناعية لم تكن قادرة عل اعادة التوازرن بين النقود و السلع فبقيت الأسعار على ارتفاعها،و كان بعض الاقتصاديين الاسبان اهتموا بهذه الظاهرة (تاثير المعادن الثمينة على الأسعار) و منهم Jean Bodin حيث تساءل عن الفائدة من جمع المعادن الثمينة في بلد ما اذا كان هذا سيؤذي الى تخفيض الصادرات و زيادة الواردات ثم الى اختلال في الميزان التجاري و هذا لن يصلح الا بالطرق النقدية مما سيؤدي من جديد الىارتفاع الاسعار من جديد.

لقد بين Jean Bodin بان سياسة جمع المعادن الثمينة في دولة ما التي يعتمدها الميركانتيليون الاسبان ليست الأسلوب الناجح نحو تحقيق ثروة الدولة فكانت لهذه عدة تأثيرات سلبية من جوانب عدة في اسبانيا و بالرغم ما اتخذته من تدابير عديدة الا أنها عجزت من منع خروج المعادن الثمينة الى خارج اسبانيا عن طريق تهريبها و تصديرها خفية الى الدول الأخرى وأهملت العمل الصناعي و التجاري و الزراعي معتمدة على ما يدخل البلد من ذهب و فضة.

_3ان ارتفاع الاسعار الناتج عن الزيادة في كميات الذهب و الفضة ساعد في خفض الصادرات الوطنية في وقت زادت نسبة حاجات اسبانيا للاستيراد ، مقابل خروج كميات كبيرة

من المعادن الثمينة، و استفاد الفرنسيون و الانجليز و الهولنديون من هذا الوضع فراحوا يصدرون بضائعهم لاسبانيا و لو بدفع الضرائب المرتفعة لأنهم مقتنعون بلن الذي سوف يدفع كل هذه الضرائب هو المستهلك الاسباني.

و هكذا بدأ يظهر الاختلال في الميزان الاسباني و تنتقل المعادن الثمينة من اسبانيا الى البلدان الأخرى المنتجة و المصدرة للسلع و الخدمات.

و لقد تأثرت ايطاليا في بداية القرن السابع عشر بالمركانتلية الاسبانية إلا أن الايطاليين اهتموا بمشاكل تسيير المالية العامة حيث كتب Duc Cafara في ايرادات ميزانية الدولة و نفقاتها ،كما أن هناك بعض الايطاليين سايروا الاتجاه الفرنسي حيث درس Antonio Serraوسائل التصنيع لأنه اعتبر التصنيع اداة للتنمية[5].

ب –الميركانتيلية الصناعية في فرنسا:

على عكس اسبانيا فان فرنسا لم يكن لديها مناجم غنية بالمعادن الثمينة في مستعمراتها ،مع اعتقادها بأهمية المعادن الثمينة في الحياة الاقتصادية و بانها مصدر للثروةفبدا الاقتصاديون يفكرون في الطرق و الاساليب اللازم اتباعها للحصول على أكبر كمية من المعادن الثمينة.

و يعتبر القرن السابع عشر مرحلة التميز الفعلية بين المعادن الثمينة و الثروة و من أشهر المركانتليين الفرنسيين Antoine de Montchrestien :الذي نشر كتاب تحت عنوان " بحث في الاقتصاد السياسي" و أهداه الى الملك لويس الثالث عشر ، حيث يقول فيه " لا يصنع قوة الدولة غزارة تدفق الذهب و الفضة و انما وجود الأشياء الضرورية للحياة،لقد بدأنا نملك أكثر من آبائنا من المعادن الثمينة لكننا لسنا أكثر ثروة منهم .ان دولة ما تصبح إغنى من دولة أخرى عندما تنتج أكثر منها."

و اعتبر Montchrestien الصناعة بالنسبة للدولة " بمثابة الدم للقلب" و ان الانتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جميع الثروات و ان العمل هو سر السعادة،و استنادا الى ذلك فان تطور الانتاج الوطني أصبح هدف السياسة الوطنية و اعتبرت الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر انتاجية و أنها تمكن من الحصول على ميزان تجاري رابح و ذلك بزيادة الصادرات

---

[5] حسنين أبراهيم ، **الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1999 ، ص 82.

من المنتجات الصناعية مع تخفيض الواردات منها.

و قد تبنت فرنسا هذه السياسة و كان Colbert الوزير الفرنسيمن أكبر المركانتليين و هو الذي وضع السياسة الصناعية في فرنسا و قام بتنفيذ هذه السياسة أثناء فترة ولايتة للوزارة 1660_1683.

أما اهم التدابير التي اتخذت في عهد Colbert لتطبيق السياسة التي اتبعتها فرنسا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1انشاء صناعات حكومية و حمايتها من المنافسة الأجنبية،و لقد اختارت فرنسا الصناعة على الزراعة استنادا الى أن قيمة المنتوجات الصناعية أكبر من قيمة المنتوجات الزراعية كما أنها لا تخضع للتقلبات الموسمية و المنتوجات الزراعية أثمانها متدنية بالنسبة لوزنها .

و هكذا قامت الحكومة الفرنسية بانشاء ما يسمى "الصناعات الملكية" كي تكون رمزا و قدوة من قبل المصانع الأخرى و سهرت على اتقان العمل فيها.

2مراقبة الدولة للمشروعات الصناعية الخاصة و ذلك من أجل ضمان جودة منتجاتها حتى تكون أكثر تنافسية لمنتوجات الدول الأجنبية ،اضافة الى وضع قوانين تهدف الى تطبيق أحدث الطرق الإنتاجية في هذه المشروعات الخاصة.

3تقديم كل الامتيازات و التشجيع على انشاء شركات كبرى تكون مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية و دعوة المواطنين الى المساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات.

4تشجيع الأجانب و السماح لهم بالاستيطان في فرنسا اذ كانوا من المخترعين الصناعيين أو العمال المهرة ،مما.ساعدها على أن تشتري براءات الاختراع الأجنبية و ان تتمكن من معرفة أساليب صنع السلع المختلفة مع منع بيع أي براءة اختراع و أسلوب صناعي لدولة أخرى.

5فرض ضرائب على السلع الجاهزة و المستوردة و تقديم مكافآت لمصدري السلع المصنعة وطنيا،و منع تصدير المواد الأولية الوطنية مع تشجيع الاستيراد لأكبر كمية من الخارج.

6تطوير الأسطول التجاري الوطني و احتكار الاتصال بين الوطن و المستعمرات بغرض

تطوير التجارة مع العالم الخارجي،.

7تخفيض تكاليف الانتاج في الصناعة الفرنسية و بالأخص ا سعار المواد الأولية و اجور العمال و منع ارتفاع تكاليف الحياة ،و مراقبة السلع المصدرة للخارج[6] .

جـ _ الميركانتيلية التجارية في انجلترا:

على عكس الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون بضرورة الصناعة لاقتصاد الوطنى فان المركانتليين الانجليز كان هدفهم الحصول على المعادن الثمينة عن طريق التبادل التجاري .فحسبهم أن التجارة الخارجية تزيد في ثروة الأمة أكثر من الصناعة،و لم يهتموا بالسعي وراء التصنع بل كان هدفهم هو زيادة الصادرات من السلع الب ريطانية و بيع الخدمات الخارجية للدول الأجنبية بغض ادخال المعادن الثمينة الى انجلترا.

و هم يروا بأن تدخل الدولة التي دعا اليه Colbert يعيق الصناعة، لذا دعوا الى الغاء الرقابة بشكل كامل على الصناعة و على التجارة الدولية و تشجيع المشاريع الخاصة و الانتاج و زيادة التداول التجاري ،حتى أنهم بدؤا في الاعتقاد بامكانية قيام آلية للتوازن على أساس السوق.

و من اشهر الميركانتليين الانجليز Thomas Mun ،Josias Child،W.Petty، James Stewart. ، و يعتبر Thomas Mun أول من وضع ميزان للتجارة الخارجية الذي يسجل عمليات التصدير و الاستيراد للاقتصاد الوطني و دعا الدولة لتشجيع الصادرات و زيادة الرسوم الجمركية على الواردات واعتقد أن كل تطور في الانتاج بحاجة الى رؤوس أموال يمكن تأمينها عندما تكون نسبة الفائدة مرتفعة حيث يرى بأن " التجارة و الفائدة ترتفع معا." و على العكس منه فان Josias Child يرى بأنه يجب تخفيض سعر الفائدة حتى يكون الصناعي أو التاجر الانجليزي في وضعية أحسن من رفاقه الأجانب مما يساعده على المنافسة الدولية و تسويق منتجاته.

أما W.Petty فقد نادى بالحرية الاقتصادية و اعتبر أن هناك قواعد طبيعية تخضع لها كل المعطيات الاقتصادية.و يعتقد بأن الثروة تعتمد على أساسين اثنين الأرض و العمل و ذلك

---

[6] Daniel saros, **principales of political economy**, center for oprn education, wattford,2007, p175.

حسب عبارته الشهيرة "ان العمل هو الأب و الأساس الفاعل للثروة بينما أن الأرض هي الأم."و اتبع James Stewart خطا تجاريا نوعا ما حول موضوع التجارة الخارجية خففه باشارات عن الاعتقاد بمنافع التخصص،و قد كانت احدى المشاكل التي عالجها هي مشكلة بلد يجد نفسه منافسا في البيع بسعر أرخص و ذلك في خط معين للانتاج. و لنجاح هذه السياسة التجارية التي اتبعتها انجلترا حتى يكون الميزان التجاري رابحا عن طريق التجارة الخارجية فإنها اعتمدت تدابير أهمها:

حماية التجارة الانجليزية باصدار عدة قوانين و من أهمها "قانون الملاحة الذي اصدره كرومبل سنة 1651 و الذي ينص على مايلي:

أ_ أن تكون البواخر العاملة في مجال التجارة بين انجلترا و مستعمراتها مملوكة بكاملها لمواطنين انجليز.

ب_ ان تكون ثلاثة ارباع طاقم هده السفن من فنيين و اداريين.....الخ. من الرعايا الانجليز.

جـ _ ان يتم نقل السلع المستوردة من الخارج الى انجلترا على سفن انجليزية او على سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع . و بما أن الملاحة البحرية التجارية كانت بيد الهولنديون و كانت اغلب الدول المصدرة لا تملك أسطولا تجاريا فانها لكسب السوق البريطانية كانت تقبل بهذا الشرط في التعامل و كان الخاسر الوحيد هنا هم الهولنديين حيث اثرت هذه القوانين على ملاحتهم التجارية.

_اعفاء من الضرائب الجمركية لكل البضائع المصدرة من انجلترا نحو الخارج أو تلك البضائع التي تدخل الى انجلترا لتجري عليها بعض التحويلات ثم يعاد تصديرها و فرض ضرائب جمركية مرتفعة على جميع السلع المستوردة.

_تطبيق ما يسمى بالميثاق الاستعماري و من أهم مبادئ هذا الميثاق:

أ _تمنع على المستعمرات اقامة صناعات تحويلية على اراضيها بل يجب تصدير هذه المواد الأولية الى انجلترا كي تقوم هذه الأخيرة بتصنيعها و اعادة تصديرها الى المستعمرات كسلع

نهائية[7].

ب_ ان التجار المنتمون الى انجلترا ملتزمون بشراء منتجات المستعمرات التي تتبع انجلترا و لا يسمح لهم بشرائها من مستعمرات دول أخرى.

جـ _ ان جميع السلع التي تصدر الى المستعمرات لا بد ان ترد اليها من الدول الاستعمارية أو عن طريقها ، و لا بد أن تكون مشحونة على سفن تابعة لهذه الدول.

و لقد تميزت الميركانتيلية الانجليزية بعدة خصائص أهمها:

_1اتجاه واضح نحو الحرية في تنظيم الاقتصاد.

_2هناك اعتقاد بأن زيادة السيولة النقدية سوف تؤدي الى انخفاض نسبة الفائدة و بالتالي تشجيع الأعمال و زيادة الانتاج و هي الأفكار التي طرحها. Josias Child

_3قناعة الاقتصاديين الانجليز بان حركة انتقال المعادن الثمينة تخضع الى قانون طبيعي.

خصائص المذهب الميركانتيلي:

ان العرض البسيط للمذهب الميركانتيلي يوضح لنا بأن هذا التيار لم يتكون دفعة واحدة و ان حدوده لم تتضح في وقت واحد حيث أنه خضع لتطورات طويلة ،كما جاءت افكار كل اقتصادي في تلك الفترة انعكاسا لمصالح البلد الذي ينتمي إليه[8].

و بغض النظر عن أوجه الاختلاف بين الكتاب الميركانتليين في آراءهم حول الموضوعات الاقتصادية الا أنه ثمة أفكار مشتركة بينهم. و هي تشكل خصائص عامة للمذهب الميركانتيلي يمكن تلخيصها فيما يلي:

_1هو مذهب نقدي:

فالمذهب الميركانتيلي يرى بان المعادن الثمينة (الذهب و الفضة) هما عماد الثروة ، و ان هدف النشاط الاقتصادي هو الحصول على أكبر كمية من هذه الثروة التي تتخذ شكل النقود المصنوعة من المعادن الثمينة ،و حسب الميركانتليين فان النقود هي مستودع للقيمة و ليست أداة مبادلة.

---

[7] سمير أمين ، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين** ، بيروت، دار الفارابي ، 2002، ص 152.

[8] سمير، **مرجع سابق** ، ص 156.

_2مذهب وطني:

فالمذهب الميركانتيلي كان مهتما بمصلحة الوطن قبل الأفراد مع الاعتراف بالتضارب بين مصالح الدول المختلفة.

_3هو مذهب تدخلي:

فالميركانتلييون ياكدون على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف زيادة الثروة عن طريق التجارة الخارجية و لتحقيق هذه السياسة فانه يجب على الدولة أن تتخذ كل التدابير و الاجراءات اللازمة لتشجيع صادراتها نحو الدول الأجنبية مع وضع كافة العراقيل لمنع دخول الواردات و هذا ما يحقق فائض في الميزان التجاري.

_4هو مذهب شمولي:

ان المذهب الميركانتيلي مذهب شمولي لانه لا يعني بتصرفات الأفراد او المشاكل الاقتصادية على صعيد الوحدات و لكنه يهتم بواقع الأمة و بالاقتصاد الكلي، أي أنه نظرة كلية للاقتصاد. (Macroeconomique)

_5هو مذهب حركي:

فالمركانتلييون اتجاه حركي يبحث عن الطرق لزياد ثروة الأمة و يعبر في الواقع عن سياسة معينة أكثر مما يعبر عن نظرية و لا يرى الاشياء في سكونها بل في حركيتها الدائمة،فالتصنيع و التجارة و عدد السكان كلها عناصر مرتبطة بالتغير الدائم للاقتصاد الوطني[9].

الانتقادات الموجهة للمركانتليين:

لقد كان النقد الموجه الى الميركانتليين منذ بداية تطبيقها كسياسات اقتصادية و ظهرت منذ ذلك التاريخ ثغراتها العديدة و ما وصلت اليه سياستها على الوضع في اوروبا و في العالم و يمكن ايجاز أهم الانتقادات فيما يلي:

_1لم يتطرق الميركانتليون الى دراسة موضوعية لمسألة القيمة ،لذلك أخطئوا في تفسير قيمة النقود نفسها التي وجدها في الخصائص الطبيعية للذهب و الفضة. حيث ضبطوا

---

[9] سمير، **مرجع سابق** ، ص 157

الثروة بالنقد و اولوا الأهمية الخاصة للذهب و الفضة و اعتبروا النقود مقياسا للثروة في البداية و أداة للتبادل فيما بعد و لكنهم لم يدركوا وظيفة النقد كمقياس للقيمة.

ان هذ النظرة الى النقود نظرة خاطئة لان ثروة الأمة تشتمل في قدراتها الإنتاجية لا فيما تمتلكه من معادن ثمينة و يرى البعض أنه من الممكن أن تكون لبلد ما ثروة كبيرة ناتجة عن ضخامة قدرتها الانتاجية و تزايد مستوى انتاجها الحقيقي بالرغم من أنها لا تكون مالكة لكمية كبيرة من الذهب و الفضة.

_2اثبت نقاد المذهب الميركانتيلي خطأ السياسة المتبعة من طرفهم و المتعلقة بمبدأ تحقيق الفائض في الميزان التجاري على وجه الاستمرار و ما يعنيه ذلك من إمكانية الاستمرار في الحصول على الذهب و الفضة من الخارج فحسب دافيد هيوم David Hume ان تكوين الفائض في الميزان التجاري و الحفاظ عليه دوما لن يؤدي الى زيادة في القدرة على تعظيمه بل الى تقليصه بالضرورة ،اما الذي يدعو الى ذلك فهو أن الزيادة الكبيرة في المعادن الثمينة المتدفقة من العالم الخارجي الى داخل الدولة سوف تؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار فيها، و هذا ما يضعف قدراتها التصديرية مما ينجز عنه تناقص الفائض المحقق فعلا بدلا من تزايده.

_3ان التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية للمركانتليين في دول اوربا كشف عن العديد من السلبيات أهمها:

أ_ تفشي ظاهرة التضخم النقدي:

لقد اهتمت اسبانيا باستيراد الذهب من مناجم المستعمرات التابعة لها و لكنها لم تبذل اي محاولة لتدعيم النشاط الاقتصادي و زيادة المنتجات حتى يمكنها ان تحقق التوازن بين التدفقات النقدية و التدفقات السلعية الى السوق لكي تحول دون بروز ظاهرة التضخم النقدي.

فالوضع السائد في اسبانيا كان يتصف بزيادة في كمية النقود الذهبية فى التداول لا تصاحبها زيادة في كميات السلع المتدفقة الى السوق مما انجر عليه ارتفاع كبير في الأسعار و انخفاض في القدرة الشراءية للنقود ،و تدهور المستويات المعيشية لذوي الدخل

المحدود.

ب _تدهور الأحوال المعيشية للمزارعين في فرنسا حيث كانت تسعى الى تدعيم قدراتها التصديرية للسلع الصناعية عن طريق المحافظة على اسعار منخفضة للمنتجات الزراعية،مما أدى الى تدني دخول المزارعين و تدهور أحوالهم المعيشية ،و هذه كانت سياسة Colbert الداعي الى جعل الصناعة في خدمة التجارة عرضة للنقد حيث أنها اثرت على المزارعين في سبيل تدعيم الصناعيين ،كما أن هذه السياسة ادت الى افتقار الفلاحين و إهمال الزراعة و هذا ما يفسر ردة فعل الفيزوقراط و اهتمامهم بالزراعة و المزارعين و اعتبارهم القطاع الزراعي وحده المصدر المنتج الصافي.

جـ _ استغلال المستعمرات:

بالنسبة للدول المستعمرة التي كان شعارها "التجارة تتبع الحكم" فان الميثاق الاستعماري الذي اتبعته هذه الدول كان السبب المباشر لإلحاق أضرارا اقتصادية و اجتماعية بسكان المستعمرات،اذ كانت هذه الدول المستعمرة تشتري المنتجات بأسعار رخيصة ثم تعيد بيعها لسكان المستعمرات بأسعار مرتفعة محققة من وراء ذلك أرباحا طائلة نتيجة استغلال هؤلاء السكان،مما دفعهم في النهاية الثورة ضد تلك الأوضاع و لعل حرب الاستقلال الأمريكية ضد الاستعمار الانجليزي و الثورات في بعض دول أمريكا اللاتينية خير مثال على ذلك.

_4ان سياسة الميركانتليين في تركيزها على زيادة التصدير و تقييد الاستيراد بهدف الحصول على المعادن الثمينة من الخارج هي سياسة غير ممكنة التطبيق اذا تطلعت كل الدول الى تطبيقها في نفس الوقت و يرجع السبب في ذلك أنه اذا كانت كل دولة تسعى الى تقييد الاستيراد من الخارج فلن يكون في وسع تلك الدول أن تحقق أية زيادة في التصدير.

_5و لقد حلت الكارثة الكبرى عندما انتقلت الأفكار النقدية الميركانتيلية التي تعتمد على الذهب و الفضة الى النقد الورقي الذي اصدره الصيرفي الاسكتلندي John Law في فرنسا بموافقة الملك لويس الرابع عشر[10].

---

[10] أمين جلال ، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاروغواي – 1798-1998** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 248.

و لقد اعتمد John Law على بعض المبادئ الميركانتيلية فكان يقول " النقد في الدول كالدم في الجسم البشري كلما كانت غزيرة خلقت ثروة و كلما كانت قليلة ولدت فقر الدم في الأعمال بزيادة العملة لا حاجة للمعدن الثمين لأن الأوراق المصرفية هي أكثر عملية و اقل كلفة و لكن كيف نضمن لها قيمتها؟". الدولة هي التي تضمن قيمة العملة يجيب John Lawمعتمدا في ذلك على مبدأ الدولة القوية الذي هو من صميم النظام الميركانتيلي.

و لكن ثقته بالدولة اطاحت بنظامه ، ذلك أنه عندما حول سنة 1717 مصرفه الخاص " الذي كان يصدر نقدا ورقيا مكفولا و مضمونا" الى مصرف ملكي يصدر نقدا ورقيا لا ضمانة له " كي يسهل الاكتتاب لمساهمي شركات الهند" كان ذلك نهاية النظام لأن اصدار هذا النقد و فقدان ثقة الناس به و التهافت على المصرف و استبداله بالنقود المعدنية أنهت التجربة عام 1723 تاركة وراءها آثار سلبية على الائتمان في فرنسا.

و على الرغم من الانتقادات الموجهة للمذهب الميركانتيلي فان بعض الأفكار التي نادوا بها و السياسات التي سعوا الى تطبيقها اعطي لها اهتمام خاصة على يدي Keynes في استناده على الأفكار المتعلقة بسعر الفائدة في تحليلاته و اتفاقه في هذا الصدد مع Josias Childالى ضرورة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير الأموال اللازمة لدفع الأنشطة الاقتصادية و منع الكساد و الوصول الى الاستخدام الكامل.

و عندما اجتاحت العالم أزمة 1929 (أزمة الكساد العظيم) أخذت دول العالم تتعامل بمعطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب تخفيض أسعار الصرف لعملاتها في أعقاب خروجها على نظام الذهب في أوائل الثلاثينيات و ذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات لتقييد الواردات و هو أسلوب نادى به الميركانتليون من أجل جمع المعادن الثمينة. مع الاشارة الى أن الافكار الميركانتيلية تطورت من الدعوة الى سيطرة الدولة الى الدعوة الى القانون الطبيعي الذي يحكم الفعاليات الاقتصادية ، و في نهاية المرحلة الميركانتيلية اتجه الفكر من الاهتمام بأمور الدولة الى الاهتمام بالفرد و ضرورة اعطاء الحرية للفرد الذي يعرف مصلحته أكثر مما تعرفها له الدولة.